اقسام المفعول المطلق
بين النحاة وكلام العرب

الدكتور فاضل صالح السامرائي
كلية الآداب/ جامعة بغداد

ذهب النحاة إلى أن أنواع المفعول المطلق ثلاثة :

أ ــ المؤكد لعامله .
ب ــ المبين لنوعه .
جـ ــ المبين لعدده .

أ ــ المؤكد لعامله :

يسمي النحاة المفعول المطلق في نحو قمت بالامر قياماً مؤكداً لعامله والعامل هنا الفعل. والحقيقة انه في نحو هذا مؤكد لمصدر الفعل لا للفعل لأن الفعل هو ما دل على حدث مقترن بزمن أما المصدر فهو الحدث المجرد فعندما تقول (قمت قياماً) تكون قد أكدت الحدث وحده ولم تؤكد الحدث والزمن جميعاً . فالمتكلم قد يحتاج إلى توكيد الفعل كله فيكرره فيقول : قام قام محمد فيكون قد اكد الحدث والزمن وقد يحتاج إلى توكيد الحدث فقط فيقول قام محمد قياماً . وقد يؤكد الزمن الذي تضمنه الفعل دون الحدث فيأتي بالظرف المؤكد فيقول (قام محمد حيناً) فـ(حينا) مؤكد للزمن الذي تضمنه الفعل (قام) لأن القيام لابد أن يكون في حين . ونحو قوله تعالى (سبحان الذي اسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام

إلى المسجد الأقصى) ـ الاسراء / لان الاسراء لايكون الا في الليل . فهذا القسم من المفعول المطلق اذن مؤكد لمصدر عامله سواء كان فعلاً او وصفاً نحو (محمد قائم قياماً) فالمفعول المطلق هنا مؤكد لمصدر الوصف لا للوصف الذي يدل على الحدث والذات ولو اردت توكيد الوصف لقلت (محمد قائم قائم) ولايؤكّد عامله الا اذا كان مصدراً نحو : عجبت من ضربك خالداً ضربا .

قال الرضي : ((المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعا فقولك (ضربت) بمعنى : احدثت ضربا فلما ذكرت بعده (ضربا) صار بمنزلة قولك : احدثت ضربا ضربا .

فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل (١)

ب ـ المبين للنوع :

ويقصد به المبين لنوع العامل نحو انطلقت انطلاقاً سريعاً وانطلاق السهم. وادرجوا تحت هذا القسم ماينوب عن المصدر من كلية المصدر وبعضيته ونوعه وصفته وهيئته ومرادفه وضميره والاشارة اليه ووقته وآلته وعدده ونحوها (٢) .

جـ ـ المبين للعدد :

ويقصد به عدد العامل سواء كان العدد معلوماً ام مبهماً فالأول نحو ضربته ضربتين والثاني نحو ضربته ضربات .

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامى

وفي هذا التقسيم ـ فيما نرى ـ نظر لأنه لم يستوف اقسام المفعول المطلق أولاً ولأنه لو اقتصرنا على هذه الاقسام لأوقعنا ذلك في اشكالات لامفر منها .

من ذلك على سبيل المثال قولهم : انت ابني حقاً . وله علي الف دينار اعترافاً ، فهذا في أي قسم من الأقسام التي ذكرها النحاة يدرج ؟ أهو يدرج في المؤكد لعامله ، وهذا لايمكن لأن حذف عامل المؤكد ممتنع كما يقول النحاة ، وهو ليس مبيناً للنوع ولا للعدد وقد جعل النحاة هذا من المؤكد لنفسه أو المؤكد لغيره (أفا) المؤكد لنفسه أو لغيره غير المؤكد لعامله أم هو نفسه ؟ فان كان غيره كان صنفاً آخر وان كان اياه نفسه فقد انتقض الحكم القائل بعدم جواز حذف عامل المؤكد .

---

(١) الرضي ١/١٢٢ وأنظر حاشية الخضري ١/١٨٦

(٢) انظر الاشموني ٢/١١٢ – ١١٤

ونحو قولهم : خالدٌ سيراً وخالد سيراً سيراً مما لايصلح ان يكون المصدر فيه خبراً عن المبتدأ وهو ماقال فيه ابن مالك :

كذا مكرر وذو حصر ورد   نائب فعل لاسم عين استند

فهم يقولون اننا اذا كررنا المصدر في نحو هذا كان الحذف واجباً وان لم نكرره كان الحذف جائزاً ، ففي قولنا (خالد سيراً) يكون ذكر العامل وحذفه جائزين . فأصل (خالد سيرا) هو (خالد يسير سيرا) ولكننا لو قلنا لأحد من المتعصبين لهذا العلم إحذف العامل (يسير) من هذه الجملة لقال لنا : هذا ممتنع لأنه لايجوز حذف عامل المؤكد ، وهذا تناقض — كما ترى — فهم يقولون لنا : هو جائز الحذف وهم يمنعون حذفه .

فنحن اما أن نقول هذا قسم آخر او ان نبطل قاعدة عدم جواز حذف عامل المؤكد وغير ذلك وغيره .

ان أقسام المفعول المطلق فيما أرى ثلاثة هي :

١ — المفعول المطلق المؤكد :

ولا أعني به المؤكد لعامله فحسب كما يقول النحاة بل هو أوسع من ذلك يدخل فيه المؤكد لمصدر عامله كما ذكرت نحو انطلقت انطلاقاً ويدخل فيه غيره من المؤكد لمضمون الجملة وهو مايسميه النحاة المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره نحو (أنتَ ابني حقاً) ونحو قوله تعالى (ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين — البقرة ٢٣٦) فانه حين امر بالتمتيع علم ان ذلك حق لهن وأكد ذلك بقوله (حقاً على المحسنين) ونحوه قوله تعالى (وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين — البقرة ٢٤١) فانه لما ذكر ان للمطلقات ان يمتعن بالمعروف علم ان ذلك حق لهن وقد أكد مضمون الجملة بقوله (حقاً على المتقين) . فهذا توكيد لمضمون الجملة . ونحوه قوله تعالى (ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً في التوراة والانجيل والقرآن — التوبة ١١١) فانه ذكر الله ثمن المجاهدين في سبيله الجنة [illegible] وعداً عليه حقاً) ، ونحوه قوله تعالى (الم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين — الروم ١ — ٤) فانه ذكر انهم سيغلبون في بضع سنين علم ان ذلك وعد من الله وقد أكده بقوله (وعد الله لايخلف الله وعده — الروم ٦) ونحوه قوله تعالى (يوصيكم الله في اولادكم

للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك — النساء ١١) فعلم بهذا ان هذا فرض افترضه الله علينا في المواريث وقد أكده بقوله (فريضة من الله) .

فهذه وامثالها مؤكدة لمضمون الجملة وليست مؤكدة لعاملها . اذ لو كانت مؤكدة لعاملها ماجاز حذفه لأن حذف عامل المؤكد ممتنع عند النحاة .

فهذا إذن ليس مؤكداً لعامله ولا مبيناً للنوع ولا العدد وانما هو قسم برأسه يفيد التوكيد والمصدر المؤكد على هذا هو كل مصدر فضلة غير تابع دل على معنى ماتقدمه من مفرد أو جملة .

٢— المبيّن :

قسم النحاة المصدر المبين إلى مصدر مبين لنوع عامله ومبين لعدده كما ذكرنا . والحق أن التبيين لايختص بهذين القسمين بل يكون مبيناً لهما ولغيرهما . فقد يكون المصدر مبينا للنوع وللعدد وقد يكون مبيناً للمقدار أيضاً . وان كثيراً مما ادرجه النحاة في المبين للنوع ليس كذلك وانما هو مبين للمقدار .

فمن المبين للمقدار فيما أرى قولنا (انا لا أظلمك ذرة من الظلم أو مثقالاً من الظلم) فهذا بيان للوزن وهو تعبير مجازي لأن المصدر لايوزن وانما يقصد به بيان المقدار ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى (ان الله لايظلم مثقال ذرة — النساء ٤٠) وذلك أن المعنى يحتمل أن يكون : ان الله لايظلم مثقال ذرة من الظلم ويحتمل ان يكون المراد : لايظلم مثقال ذرة من العمل أو نحو ذلك . فاذا كان المثقال يعود على الظلم كان اعرابه مفعولاً مطلقاً واذا لم يعد على المصدر كان مفعولاً به .

فاذا كان بالمعنى الأول كان المفعول المطلق مبيناً للمقدار وليس مبيناً للنوع ولا للعدد. ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته) فقوله (رضا نفسه) ليس مبيناً لنوع عامله المقدر وهو (اسبح) ولا لعدده وانما المعنى مقدار ذلك . ثم ان قوله (زنة عرشه) في أي قسم من الأقسام التي ذكرها النحاة يُصنّفه ؟

انك اذا قلت : (سبحت الله عدد الرمال وزنة الجبال) فهل يكون (زنة الجبال) مبيناً لنوع العامل ؟ انه اذا كان قولك (عدد الرمال) مبيناً لعدد العامل فأن قولك (زنة الجبال) يكون مبيناً لوزن العامل .

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

ومن هذا القسم فيما ارى ماكان دالاً على كلية المصدر وبعضيته نحو (ضربته كل الضرب ، وضربته بعض الضرب ، وشيئاً من الضرب ، وجزءاً منه ونصيباً منه) فهذا ليس مبيناً لنوع الضرب ولا لعدده وانما هو لبيان مقدار الضرب ومنه قوله تعالى (ولا تظلمون فتيلاً — النساء ٤٩) فقوله (فتيلاً) ليس مؤكداً لعامله ولا مبيناً لنوعه ولا لعدده بل المقصود انهم لايظلمون ظلماً وان كان قليلاً فهو مبين لمقدار العامل .

ان النحاة يجعلون هذا من المبين للنوع وأحسب أن في هذا بعداً فقولك (ضربته كل الضرب) يختلف عن قولك (ضربته ضرباً شديداً أو مبرحاً) فالاولى بيان لكمية الضرب لا لنوعه بخلاف الجملة الاخرى فانها مبينة لنوع الضرب ، وكذلك لو قلت : (ضربته جزءاً من الضرب أو نصيباً منه) فانها مبينة لمقدار الضرب لا لنوعه .

ان النحاة يلحون على تقسيمهم المذكور ولا يحاولون ان يجدوا عنه معدلاً ولو كان فيه تعسف وبعد ، ألا ترى أن بعض النحاة يجعل (العدد) من المبين للنوع ففي قوله تعالى (فاجلدوهم ثمانين جلدة — النور ٤) يجعل العدد (ثمانين) من المبين للنوع ولا يجعله نائباً عن المبين للعدد (١) فأي تعسف ابعد من هذا ؟

بل أن الامر ليبدو لي انه لاداعي لذكر جزئيات المبين بل الاولى ان يكتفى باطلاق المبين فيقال (المصدر المبين) فقد يكون المصدر مبيناً للنوع وقد يكون مبيناً للعدد ، وقد يكون مبيناً للمقدار وقد يكون مبيناً لغير ذلك . فان نيابة الآلة عن المفعول المطلق لاتدخل في بيان نوع الفعل ولا مقداره ، فاذا قلت (طعنه سكيناً) و (ضربه سوطاً) فهذا بيان لنوع الآلة التي استعملت في الفعل وليست بياناً لنوع الفعل .

وقد تثور شبهة في نفسك ان الامثلة التي ذكرتها آنفاً كلها أو جلها من باب النيابة عن المصدر وليست مصادر . وهذا لايضير فان النحاة يعدون انواع المفعول المطلق بهذه الانواع الثلاثة سواء كان مصدراً ام نائباً عنه ، ولا يخرج النائب عندهم عن الانواع التي ذكرناها في انواع المفعول المطلق كما هو موضح في كتب النحو .

٣ — النائب عن الفعل .

وهو قسم مستقل برأسه وليس مؤكداً أو مبيناً للنوع كما يذهب النحاة وذلك نحو (اقداماً ياسعيد) فان معناه الأمر أي أقدم ، ولو قيل (أقدم أقداماً ياسعيد) لم يفد المصدر معنى الأمر وانما يفيد التوكيد .

---

(١) انظر الاشموني ٢/١١٢ — ١١٤

ان حذف عامل المؤكد ممتنع عند النحاة ، قال ابن مالك :

وحذف عامل المؤكد امتنع   وفي سواه لدليل متسع

قيل لأنه مسوق لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف ينافي ذلك (١) .

ومعنى التقوية تثبيت معناه في النفس لتكريره والمقصود بتقرير المعنى رفع توهم المجاز عنه (٢) أي يراد به معناه الحقيقي .

وقد ذهب ابن الناظم إلى أنه يجوز حذف عامل بعض المصدر المؤكد قال : لايجوز حذف عامل المصدر اذا دل عليه دليل كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكداً أو مبيناً .

والذي ذكره الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب وفي غيره أن المصدر المؤكد لايجوز حذف عامله . قال في شرح الكافية لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه منافٍ لذلك فلم يجز : فأن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائماً فلا شك أن حذفه منافٍ لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه .

وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلّم ولكن لانسلّم ان الحذف منافٍ لذلك القصد لأنه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأنه يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى .

ولو لم يكن معنا مايدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية فأنهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن أسم عين في غير تكرير ولا حصر نحو انت سيراً وحذفاً واجباً في مواضع يأتي ذكرها نحو سقياً ورعياً وحمداً وشكراً لاكفراً)(٣)

وقد رد بن عقيل عليه بقوله ان نحو (ضربا زيداً) ليس من التأكيد في شيء بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة (اضرب زيداً)., وكذلك جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء لأن المصدر فيها نائب مناب العامل دال على مايدل عليه وهو عوض عنه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد .

---

(١) ابن عقيل ١/١٨٩، الاشموني ٢/١١٥

(٢) الصبان ٢/١١٥

(٣) ابن الناظم ١٠٩ — ١١٠

ومما يدل أيضاً على أن (ضربا زيداً) ونحوه ليست من المصدر المؤكد لعامله أن المصدر المؤكد لاخلاف في أنه لايعمل واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل (١) .

فأنت ترى أن ابن عقيل رد على ابن الناظم بأن نحو (ضرباً زيداً) ليس من التأكيد في شيء وانما هو أمر خال من التأكيد .

فجعله قسماً آخر غير المؤكد ولاشك انه ليس مبيناً للنوع ولا العدد . وجاء في (حاشية الخضري) ان نحو ضربا زيداً قسم برأسه وليس مؤكداً «فالمصدر اما مؤكد أو نوعي أو عددي أو يدل من فعله ولا ضرر في زيادة ذلك» (٢) .

ان قول ابن الناظم ان المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير فلا يحذف عامله وقد يقصد به التقرير فقط فيجوز عند ذلك حذف عامله فيه نظر . فمن يقول إن (اعترافا) في قولك (له عليّ الف دينار اعترافا) مثلاً لايراد به التقوية اذا ذهبنا إلى أنه مؤكد لعامله كما ذهب اليه ابن الناظم ؟ وان قوله تعالى (وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين — من البقرة ٢٤١) لايراد به تقوية العامل وتقرير معناه وأي دليل على ذلك ؟ وكذلك قوله (ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً في التوراة والانجيل والقرآن — التوبة ١١١) فاخراج هذا من ان يراد به التقوية فيه نظر .

وهذا عندنا من المؤكد لمضمون الجملة كما مر .

ونقول في الختام :

انه لابد من تعديل قسم المصدر المؤكد لعامله وادراجه في قسم المصدر المؤكد — على وجه الاطلاق — وتعديل قسمي المصدر المبين النوع والعدد ودمجهما في قسم المصدر المبين ، كما انه لابد من اضافة قسم آخر إلى ماذكره النحاة وهو النائب عن الفعل يختلف عنهما في المعنى والحكم .

---

(١) ابن عقيل ١٨٩/١

(٢) حاشية الخضري ١٨٩/١